المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)
www.dohainstitute.org

ملفات

الفلسطينيّون بين أوسلو والمؤسّسات الدّوليّة

عبد الستّار قاسم

الدوحة، أيلول/ سبتمبر– ٢٠١١

سلسلة (ملفات)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

الفلسطينيّون بين أوسلو والمؤسّسات الدّوليّة .....

فلسطين بين وعد بلفور والمؤسّسات الدّوليّة ٢

الاعتراف بدولة فلسطينيّة ٣

ميزان القوى يحدّد قرار الأمم المتّحدة ٤

المقاربة الإسرائيليّة–الأميركيّة لإنهاء النّزاع ٧

أوسلو تكرّس الضّعف الفلسطينيّ..... ٩

مراكمة الضّعف ١٠

طمأنة العدوّ ١٣

السّلطة الفلسطينيّة وميزان القوى الإقليميّ..... ١٤

التّناقض مع الشّرعيّة الدّوليّة..... ١٦

التّناقض مع الشّرعيّة الفلسطينيّة..... ١٦

معارضة إسرائيل وأميركا لخطوة السّلطة الفلسطينيّة ١٧

التّهديد بالنّقض وقطع الأموال ١٨

الخلاصة ١٩

ثار جدل على المستويين العربيّ والفلسطينيّ، عقب توقيع اتّفاق أوسلو بين منظّمة التّحرير الفلسطينيّة (م ت ف) وإسرائيل عام ١٩٩٣، حول حكمة التّخلّي عن الأطر أو المؤسّسات الدوليّة لصالح الاتّفاقيّات الثّنائيّة. رأى مفكّرون وسياسيّون عرب وفلسطينيّون أنّ منظّمة التّحرير قد أخطأت عندما حاولت البحث عن حلٍّ مع إسرائيل خارج المؤسّسات والقرارات الدّوليّة، (الغول،٢٠١١/١/٢٠) بينما رأى آخرون أنّ المؤسّسات الدّوليّة قد أصابت الشّعب الفلسطينيّ بالإحباط ممّا دفع (م ت ف) إلى البحث عن حلول خارج هذه المؤسّسات. (الأبرش، الدّولة الفلسطينيّة)

لم يكن الجدل محتدمًا حول هذه النّقطة عند توقيع اتّفاقيّة أوسلو، لكن، أخذ الجدل يشتدّ مع ظهور الأزمات التّفاوضيّة وقلق السّلطة الفلسطينيّة المستحدثة من النّتائج المترتّبة على هذه الأزمات. ويبدو أنّ رأي الذين نادوا بالبحث عن حلّ ضمن المؤسّسات الدّوليّة قد أخذ يرجح مع الزّمن، وأنّ السّلطة الفلسطينيّة ومعها (م ت ف) قد أخذتا تجنحان نحو ذلك، وفي رغبة في الابتعاد ولو جزئيًا عن إرادة الولايات المتّحدة كراعية أساسيّة للتّفاوض والاتّفاقيّات. هذا جنوح واضح في رغبة السّلطة الفلسطينيّة في الذّهاب إلى الأمم المتّحدة في دورتها السّنويّة عام ٢٠١١ لانتزاع اعتراف بعضويّة كاملة لدولة فلسطين في المؤسّسة الدّوليّة. فهل هذا جنوح يؤشّر إلى أنّ السّلطة الفلسطينيّة ستعيد حساباتها، وستبدأ في اتّخاذ مسارٍ آخر غير التّفاوض الثّنائيّ؟ هذا ما ستجيب عنه هذه الورقة.

فضلا عن خلفيّة تاريخيّة لتعامل المؤسّسات الدّوليّة مع الفلسطينيّين، وتعامل الفلسطينيّين مع المؤسّسات الدّوليّة، تتناول الورقة الأمور التّالية:

١- المقرّرات الدوليّة الخاصّة بحلّ القضيّة الفلسطينيّة؛

٢- سياسة إسرائيل وأميركا في إخراج القضيّة الفلسطينيّة من المؤسّسات الدّوليّة؛

٣- تغييب الحقوق الوطنيّة الفلسطينيّة الثّابتة عن المفاوضات؛

٤- الفلسطينيّون بين الضّغط الخارجيّ والضّعف الذّاتيّ.

تعتمد هذه الورقة المنهج التّاريخيّ التّحليليّ الذي يركّز على المعلومة الموثّقة، والتّحليل السّياسيّ القائم على هذه المعلومة، وعلى ربط العلاقات الجدليّة للنّشاطات الحياتيّة بعضها ببعض. القضيّة الفلسطينيّة، ومعها النّشاطات الفلسطينيّة لا يمكن فهمها إلّا من خلال السّياق التّاريخيّ لتطوّر القضيّة الفلسطينيّة، وفهم العلاقات على مستوياتها المحلّية والعربيّة والدوليّة ببعضها منطقيًا وبنمط جدليّ حيويّ(ديناميكيّ)غير عدديّ

أو(ستاتيكي). أمّا فرضيّة الدّراسة فهي أنّ حال القضيّة الفلسطينيّة ستبقى على ما هي عليه سواء نجحت السّلطة في خطوتها أو لم تنجح.

فلسطين بين وعد بلفور والمؤسّسات الدّوليّة

صدر تصريح بلفور عام ١٩١٧ باسم الحكومة البريطانيّة التي بدأت في وضعه موضع التّنفيذ فور دخولها أرض الشّام من الجنوب في نهاية عام١٩١٧. وكعادة الدّول التي تنظر إلى المستقبل، حرصت بريطانيا على إعطاء وعدها أو تصريحها صبغة دوليّة يكتسب من خلالها شرعيّة قانونيّة على المستوى الدّوليّ. ولهذا لجأت إلى عصبة الأمم عام ١٩٢٢ للحصول على امتياز الانتداب على فلسطين. وقد قرّرت عصبة الأمم في حينه فرض الانتداب البريطانيّ على أن تنفّذ بريطانيا تعهّداتها الدّوليّة وعلى رأسها إنشاء وطن قوميّ لليهود. (صكّ الانتداب)

قدّمت بريطانيا مشروع تقسيم للفلسطينيّين والحركة الصّهيونيّة عام ١٩٣٧، لكنّها لم تخط أيّ خطوة باتّجاه مؤسّسات دوليّة لإقراره لأنّ الطّرفين رفضاه. ولجأت إلى الأمم المتّحدة عام ١٩٤٧ لتقرّر بشأن الصّراع الذي كان دائرًا في فلسطين، فقرّرت الأخيرة التّقسيم بحيث يكون نصيب دولة اليهود نحو ٥٤% من الأرض، ونصيب دولة العرب نحو ٤٤%. قبلت الحركة الصّهيونيّة القرار، ورفضَه العرب. ثمّ قرّرت الأمم المتّحدة أن يُسمح للّاجئين الفلسطينيّين بالعودة إلى ديارهم في أقرب وقتٍ ممكن، وتعويض من لا يريد العودة، وأنشأت وكالة غوث وتشغيل اللّاجئين الفلسطينيّين. (قرار الجمعيّة العامّة ١٩٤)

بقي قرار السّماح بالعودة معلّقا، واستمرّ دعم الأمم المتّحدة للّاجئين. ولم تظهر الأمم المتّحدة بقوّة مرّة ثانية على مسرح الصّراع الدّائر إلّا بعد حرب حزيران١٩٦٧، إذ أصدر مجلس الأمن القرار ٢٤٢ في ذات العام. وقد عيّنت الأمم المتّحدة مبعوثًا خاصًّا لبحث تطبيق القرار مع الأطراف المتنازعة، لكنّه لم يصل إلى نتيجة. شكّل قرار مجلس الأمن ٣٣٨ منعطفًا حادًّا في التّعامل مع الصّراع في المنطقة العربيّة الإسلاميّة، إذ نصّ على ضرورة إجراء "مفاوضات بين الأطراف المعنيّة تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلامٍ عادل ودائم في الشّرق الأوسط". تجاهل القرار الأمم المتّحدة نصًّا، واستبدلها بالإشراف الملائم الذي قد يعني الأمم المتّحدة وقد لا يعنيها، وترك الباب مفتوحًا أمام أصحاب اليد العليا ليختاروا الإشراف الملائم.

لكن مرحلة ما بعد عام ١٩٧٣ شهدت تطوّرا إيجابيًّا بالنّسبة إلى القضيّة الفلسطينيّة في الأمم المتّحدة إذ ألقى عرفات خطابه الشّهير من على منبر المؤسّسة الدّوليّة عام ١٩٧٤، واتّخذت قرارات هامّة منها الاعتراف بمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة عضوًا مراقبًا في الأمم المتّحدة، والاعتراف بحقّ تقرير المصير للشّعب الفلسطينيّ من قبل الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، والتّنديد بالحركة الصّهيونيّة كحركة عنصريّة. لكنّنا نجد أنّ

مرحلة التّسعينيّات، وهي مرحلة المفاوضات المباشرة مع إسرائيل قد أهدرت أغلب ما تمّ إنجازه في هذه المرحلة مثل تراجع الجمعيّة العامّة عن قرارها بعنصريّة الحركة الصّهيونيّة.

أظهرت السّنوات والتّجربة أنّ الإشراف الملائم كان يعني إدارة الظّهر للأمم المتّحدة، والبحث عن حلٍّ للصّراع خارج إطارها. لقد قرّرت أميركا وإسرائيل احتكار الحلّ للصّراع، وأنّ أيّ حلّ لا يكون مقبولًا إلّا إذا كان منسجمًا مع الرّؤية الإسرائيليّة والأميركيّة. ولهذا عملت الدّولتان على تهميش أدوار المؤسّسات الدّوليّة والدّول الأخرى بما فيها الدّول الأوروبيّة، والحيلولة دونها ولعب دور أساسيّ في البحث عن حلّ. وحتّى الآن، لا تستطيع الدّول الأوروبيّة مجتمعة وفرادى لعب دور أساسيّ، كما أنّ دولا قويّة مثل الصّين وروسيا غير قادرة على ذلك.

لم تكن أميركا قادرة بعد حرب عام ١٩٧٣ على وقْف تأييد الجمعيّة العامّة للقضيّة الفلسطينيّة، لما كان للاتّحاد السّوفييتي والدّول العربيّة من ثقل كبير، لكنّها كانت قادرة على شلّ أيّ تحرّك عمليّ باتّجاه الضّغط الفعليّ المادّي على إسرائيل من خلال مجلس الأمن. وبسبب نفوذها الواسع والكبير في المؤسّسة الدّوليّة، استطاعت تعطيل إرادة أغلب الأمم باتّجاه حلّ القضيّة الفلسطينيّة، إلى أن دخل العالم مرحلة انهيار الاتّحاد السّوفييتي وتفكّك الموقف العربيّ والتي أذنت بصلف سياسيّ وديبلوماسيّ أميركيّ واضح. لم يكن الموقف العربيّ موحّدا تماما في أيّ يوم من الأيّام، لكن مرحلة أواخر الثّمانينيّات والتّسعينيّات شهدت تفكّكا واسعًا في هذا الموقف، وضعفا متزايدًا للوجود العربيّ على السّاحة الدّوليّة.

الاعتراف بدولة فلسطينيّة

نشط العرب عبر السّنين في الأمم المتّحدة بعد أن اقتنعوا بضرورة عدم ترك السّاحة الدوليّة لإسرائيل، وانتزعوا قراراتٍ لفائدة القضيّة الفلسطينيّة بخاصّة في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة مثل الحصول على صفة مراقب لمنظّمة التّحرير، (القرار ٣٢٣٧) واستصدار قرار ينصّ على حقّ تقرير المصير للشّعب الفلسطينيّ، (القرار ٣٢٣٦). وقرّرت الجمعيّة العامّة عام ١٩٨٨ تحسين وضع منظّمة التّحرير بأن سمحت لها بتوزيع منشوراتها داخل الأمم المتّحدة بترويسة اسم فلسطين بدل منظّمة التّحرير الفلسطينيّة. (القرار A/RES/43/175/B) ثمّ قرّرت الجمعيّة العامّة عام ١٩٩٨ إعطاء فلسطين حقّ المشاركة في المداولات والردّ وتقديم مشاريع قرارات بالاشتراك مع دولة عضو في الأمم المتّحدة. (القرار A/RES/52/250) وقرارات أخرى بشأن القدس وغيرها. لكنّهم فشلوا في الحصول على قرارات هامّة من مجلس الأمن، واصطدموا مرارا بالمعارضة الأميركيّة أو النّقض. لجأ العرب كثيرًا للأمم المتّحدة، وحقّقوا تقدّما بشأن مكانة

فلسطين، لكن المنظّمة الدّوليّة لم تكن على قدر تمنّياتهم، ولم تستطع تمكين الفلسطينيّين من أيّ حقّ من حقوقهم الوطنيّة الثّابتة.

أمام الفلسطينيّين والعرب الآن أن يطلبوا الاعتراف بفلسطين كدولة غير عضو ومراقب في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة، أو الاعتراف بدولة فلسطين، وقبولها عضوًا في الأمم المتّحدة. الآن تتوجّه السّلطة الفلسطينيّة من أجل الاعتراف بفلسطين دولة، وقبولها عضوا في الأمم المتّحدة. حتّى يتمّ ذلك، يقول الفصل الثّاني من ميثاق الأمم المتّحدة إنّ قبول العضويّة يتمّ من قبل الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بناءً على توصية من مجلس الأمن. (ميثاق الأمم المتّحدة، الفصل الثّاني)

أمّا أسس إجراءات القبول فمنصوص عليها في الفصل الرّابع عشر، وهي تتطلّب إجراء مداولات بشأن طلب العضويّة من قبل الجمعيّة العامّة، ومن ثمّ رفع المسألة إلى مجلس الأمن لينظر فيما إذا كان مقدّم الطّلب يستحقّ العضويّة أم لا. (ميثاق الأمم المتّحدة، الفصل ١٤)

ميزان القوى يحدّد قرار الأمم المتّحدة

الأمم المتّحدة ليست منبثقة عن إرادة دوليّة، وإنّما عن إرادة الدّول المنتصرة في الحرب العالميّة الثّانية، وجاء ميثاقها ليعكس هذه الإرادة. تاريخيّا، القوانين تعكس وجهة نظر واضعها أو فلسفته، ولا تتناقض في الغالب مع مصالحه. ينحاز واضع القانون والمواثيق لما يراه هو أنّه الحقّ، ويبقى قانونه نافذًا ما لم يتعارض مع رؤيته أو يصطدم بمصالحه؛ وهو يلجأ إلى تجاوزه أو تعديله أو إلغائه إذا رأى أنّ رؤيته القديمة لا تنسجم مع واقعه. وعادةً يخضع خيار القويّ لمدى القوّة التي يملكها في مواجهة من يرون في القانون ظلمًا. فإذا كان المتظلّمون أو الشّاعرون بالظّلم ضعفاء لا يملكون الجرأة على التصدّي والمواجهة فإنّ استعطافهم قد يخفّف من وطأة الخيار الذي يقرّره القويّ.

الأمم المتّحدة ليست شاذّة عن علاقة الأقوياء بميثاقها. (UN Institute, p. 354) شهدت هذه المؤسّسة مرحلتين تاريخيّتين في تجاذب القوى وتنافرها:

تمثّلت المرحلة الأولى التي بدأت عام ١٩٤٥ في التّوازن بين قطبين عندما كان الاتحّاد السّوفييتي قائما. لم يستطع أيّ من القطبين الهيمنة على قرار الأمم المتّحدة بخاصّة في مجلس الأمن، ولعب كلّ قطب في الغالب دور المعطّل لرغبات الآخر. ولم يكن أمام مجلس الأمن أن يتّخذ قرارات إلّا بعد توافق القطبين، والذي كان يولد قرارات عقيمة يصعب تطبيقها، وأكبر دليل على ذلك قرار مجلس الأمن ٢٤٢.

أمّا المرحلة الثّانية فبدأت بعد انهيار الاتحّاد السّوفييتي واستفراد الولايات المتّحدة إلى حدٍّ كبير بقرار مجلس الأمن. أميركا قويّة عسكريًّا واقتصاديًّا، وتقدّم الدّعم الماليّ الأكبر للمؤسّسة الدوليّة، ولم تكن الدّول الأربع الأخرى في مجلس الأمن قادرة على المنافسة في صياغة القرارات وتعطيلها. حتّى أنّ أميركا قرّرت غزو العراق دون قرار من مجلس الأمن لأنّها وجدت في ذاتها القوّة الكافية لتتخطّى ما تسمّيه هي الشّرعيّة الدوليّة دون أن تتصدّى لها هذه الشّرعيّة.

لم تصنع الأمم المتّحدة شيئا من أجل قيام دولة عربيّة في فلسطين، بينما اعترفت بدولة إسرائيل على الرغم من عدم تقيّدها بقرار التّقسيم رقم ١٨١، مع العلم أنّ أميركا والاتّحاد السّوفييتي صوّتا لصالح القرار. كان الهدف عندئذٍ إقامة دولة إسرائيل، ولم تكن الدّولة العربيّة تحظى باهتمام أحد. وقامت أميركا بقصف العراق خارج قرارات الأمم المتّحدة، وتذرّعت لنفسها بتفسيرات قانونيّة تجيز لها احتلال العراق. لم تعمل المنظّمة الدوليّة على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ الخاصّ بجنوب لبنان، ولم تنبس ببنت شفة عندما حرّر حزب الله الجنوب. وعلى ذلك نقيس.

هل الأمم المتّحدة حاضرة على السّاحة الدوليّة، أم أنّها مسرح لحضور الدّول القويّة على خشبته؟ لا يمكن نفي دورٍ مؤسّسي مهنيّ للأمم المتّحدة في قضايا ليست مصيريّة أو حيويّة في تشكيل التّوازن على السّاحة الدوليّة مثل قضيّة الحفاظ على أثر تاريخيّ معيّن، أو دعم التّعليم في مجتمع معيّن، لكن هذا الدّور يكاد ينعدم عندما تتعلّق القضايا بمصالحَ حيويّة لدول قويّة. (Altschiller, p. 112) استطاعت الأمم المتّحدة مثلا المحافظة على معبد أبو سنبل الفرعونيّ في مصر، لكنّها لم تستطع اتّخاذ قرارٍ بانسحاب إسرائيل من سيناء بناءً على ميثاقها الذي لا يجيز احتلال أراضي الغير بالقوّة.

المعنى أنّ من يواجه مشكلة كبيرة تتعلّق بموازين القوى والمصالح الحيويّة لدول ولا يملك قوّة التّأثير في الأمم المتّحدة، عليه أن يفكّر في كيف يدخل حلبة التّوازنات إذا أراد من الأمم المتّحدة قرارًا يتمّ تنفيذه. ومن يظنّ أنّ ضعفه يمكن أن يسعفه لدى الأمم المتّحدة ويستدرّ العواطف والشّفقة فإنّ عليه أن يدرس تاريخ الدّبلوماسيّة الدوليّة جيّدا. قد ينفع استدرار العطف في مسائل لا تتعلّق بالمصالح الحيويّة للدّول مثل المساعدة في محاصرة مجاعة أو مرض داهم أو زلزال مدمّر، لكن هذا غير وارد عندما تكون المصالح الحيويّة في الواجهة.

لقد جرّب الفلسطينيّون الأمم المتّحدة مرارًا، ولم يحصلوا على إسعاف حتّى في ظلّ وجود الاتّحاد السّوفييتيّ، فهل سيلحق بهم الإسعاف الآن؟ من الممكن فقط في حالة واحدة وهي أن يصبّ إسعافهم في مصلحة الأقوياء، أي إسرائيل وأميركا. إذا وجدت إسرائيل وأميركا أنّ إعطاء الفلسطينيّين شيئًا من حقوقهم الوطنيّة الثّابتة يخدم مصالحهما، فإنّهما سيفعلان. قد ترى الدّولتان، مثلا، أنّ تقديم شيء لرئيس السّلطة الفلسطينيّة

مثل إقامة دولة منزوعة السّلاح وملحقة أمنيًّا بإسرائيل يقلّص من أعمال المقاومة، أو الإرهابيّة كما تسمّيها الدّولتان، في أنحاء من العالم فإنّهما سيقومان بذلك. أو إذا وجدت الدّولتان أنّ استمرار الاستيطان سيؤدّي بمصر إلى تمزيق اتّفاقيّة كامب ديفيد، وطرد السّفير الإسرائيليّ من القاهرة والتّحالف مع إيران فإنّهما سيوقفانه على أغلب احتمال. أيْ أنّ حضور القوّة ولو بصورة غير مباشرة، مع إدراك أنّ هذه القوّة تؤثّر في المصالح الحيويّة بما فيها الإخلال بميزان القوى، يساعد السّلطة الفلسطينيّة في قاعات الأمم المتّحدة.

من التّجربة التاريخيّة، بالإمكان استخلاص النّقاط التّالية والتي تشكّل قاعدة هامّة في فهم خطوة الفلسطينيّين نحو ما يُعرف باستحقاق أيلول:

١- تمّ استعمال الأمم المتّحدة ومن قبْلها عصبة الأمم من قبل الدّول الدّاعمة لإقامة وطن قوميّ لليهود في فلسطين أداة لإضفاء الشّرعيّة على الاستيلاء على فلسطين وتشريد أبنائها؛

٢- الأمم المتّحدة ليست منظّمة عالميّة ديمقراطيّة، وأنّ اتّخاذ القرارات النّافذة أو الملزمة فيها يخضع لموازين القوى العالميّة وليس لقيم أخلاقيّة تقوم عليها الأمم المتّحدة. قد تلتزم القرارات غير الجوهريّة بقيم أخلاقيّة، لكن مصالح القوى الكبرى تبقى القيمة العليا التي تحكم القيمة الأخلاقيّة بصورة عامّة؛ (Nicholas, pp 78-9)

٣- الأمم المتّحدة أداة، وليست منظّمة دوليّة ذات سيادة أو استقلاليّة. والمعنى أنّ على من يريد قرارا من الأمم المتّحدة أن يعود أوّلا إلى القوى التي تشكّل موازين القوى العالميّة، أو أن يكون هو من مكوّنات هذا الميزان؛

٤- يخطئ من يظنّ أنّ الأداة تأخذ دور من يستعملها. وبما أنّ الولايات المتّحدة ذات نفوذ واسع في الأمم المتّحدة، فإنّ السّلطة الفلسطينيّة ستهرب من أميركا المفاوضات المباشرة لتجدها أمامها في نيو يورك.

تتعزّز النّقاط الأربع أعلاه بحقيقةٍ موضوعيّة أصبحت قائمة في الولايات المتّحدة وهي تبني إسرائيل كجزء من النّسيج الأميركيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسّياسيّ. لم تعد إسرائيل حليفا فقط، وإنّما تحوّلت إلى جزء من المكوّنات السّياسيّة الداخليّة الأميركيّة ويتّفق بشأنها الحزبان الدّيمقراطيّ والجمهوريّ وأغلب الأميركيّين.

المقاربة الإسرائيليّة–الأميركيّة لإنهاء النّزاع

على الرّغم من أنّ هذا الجزء يبدو خارجًا عن مجمل البحث إلّا أنّه في صلب الموضوع ذلك لأنّه لا يمكن فهم سلوك الولايات المتّحدة في الأمم المتّحدة فيما يخصّ القضيّة الفلسطينيّة بمعزلٍ عن مقاربتها للقضيّة. فحتّى تكتمل صورة الوضع بالنّسبة إلى الفلسطينيّين في الأمم المتّحدة لا بدّ من إيضاح القاعدة السياسيّة والدّيبلوماسيّة التي تنطلق منها أميركا في بحثها عن حلٍّ للقضيّة، وبذلك يتّضح مدى جدوى محاولة السّلطة الفلسطينيّة البحث عن اعتراف في المؤسّسة الدّوليّة.

أصرّت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ على أنّ حلّ ما تسمّيه النّزاع العربيّ الإسرائيليّ، والذي تقلّص ليصبح الفلسطينيّ الإسرائيليّ، يقوم على المفاوضات الثّنائيّة المباشرة. وقد ردّدت مرارا وتكرارًا على مسامع العرب أن عليهم ألّا يبحثوا عن حلّ لدى مؤسّسات دوليّة أو دول لمشكلتهم مع إسرائيل، وأنّ مخرجهم الوحيد هو الجلوس على طاولة المفاوضات الثّنائيّة المباشرة معها. رفضت الحلّ الجماعيّ، وبقيت ثابتة عند موقفها إلى أنْ قبل العرب ذلك عام ١٩٩١ في مؤتمر مدريد. وقد رفضت إسرائيل العديد من مبادرات الأمم المتّحدة لأنّها ترى أنّ المنظّمة الدّوليّة لا تعطي اهتماما كافيًا لأمن إسرائيل ومصالحها. (Jentleson, p 476) السّادات فقط هو الذي لم يلتزم علنًا بالحلّ الجماعيّ العربيّ، وقرّر عقد سلام منفرد. لكن هذا لا يعني أنّ قادةً عربًا وفلسطينيّين لم يكونوا على اتّصال منفرد مع إسرائيل بصورة سرّية.

قبل العرب الشّرط الإسرائيليّ، وشكّلوا وفودًا منفردة إلى مدريد إلّا من الفلسطينيّين والأردنيّين الذين قبلوا شرط إسرائيل بضرورة اختفاء الفلسطينيّين تحت عباءة الأردنيّين. لم تقصد إسرائيل توحيد الفلسطينيّين والأردنيّين وإنّما هدفت إلى التّأكّد من أنّ الفلسطينيّين لن يفاوضوا وسلاحهم محشوّ بالرّصاص، أو التّأكّد من أنّ فلسطينيّين سيقاومون المقاومة الفلسطينيّة كجزء من متطلّبات التفّاوض. وقد كان مؤتمر مدريد إقرارًا غير مباشر من قبل دول عربيّة ببنود صكّ الانتداب لعام ١٩٢٢ الذي قسم سوريا إلى أربعة أجزاء وفق مقتضيات اتّفاقيّة سايكس بيكو، وتخلّيا فلسطينيّا عن عروبة القضيّة الفلسطينيّة وإسلاميّتها. اعترف الجميع من النّاحية العمليّة بأنّ قضيّة الجولان تخصّ سوريا الصّغرى وحدها، وقضيّة الجنوب اللّبنانيّ تخصّ لبنان، وقضيّة فلسطين تخصّ الفلسطينيّين فقط.

عملت إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ على تعزيز قوّتها العسكريّة بإضعاف العرب ، وسعت إلى تمزيق الموقف العربيّ وفق التّمزيق الجغرا–سياسيّ الذي أوجدته الدّول الغربيّة عقب الحرب العالميّة الثّانية. وربّما حسبت إسرائيل أنّ اجتماع العرب معا يعرقل الوصول إلى حلّ لأنّ كلّ طرف سيحاول إخفاء اتّصالاته الخاصّة مع إسرائيل أو مع الولايات المتّحدة بشأن الحلّ، والأفضل الابتعاد عن الأجواء التي قد تؤدّي إلى مزايدات بين

الدّول العربيّة تعرقل التّوصّل إلى حلول. كما أنّ التّاريخ ينطق بحقيقة موضوعيّة وهي أنّ الضّعيف في المعركة ضعيف على طاولة المفاوضات، وأقصى ما يصبو إليه هو القبول بالهزيمة بأقلّ إذلال ممكن. وكانت إسرائيل قد أصرّت على أنّها لن تستمرّ في جهود البحث عن سلام إلّا إذا كان لأميركا دورٌ رئيس في المفاوضات. (Jentleson, p 476)

تقول النّظريّة الأمنيّة الإسرائيليّة إنّ على إسرائيل أن تمتلك من القوّة العسكريّة ما يضمن لها تفوّقها العسكريّ في المنطقة، وقدرتها على دحر الجيوش العربيّة مجتمعة ومنفردة. تتناغم الولايات المتّحدة مع هذه النظريّة وتردّد باستمرار أنّها تعمل على الحفاظ على هيمنة إسرائيل العسكريّة، وأنّها في النّهاية تضمن أمن إسرائيل. (Glick, Foundations of strategic Allaince) وردّد الأميركيّون قولهم إنّ إقامة سلام فيما يسمّونه الشّرق الأوسط لا تتأتّى إلّا بإسرائيل قويّة. أو كما يقول أحد الأكاديميّين الأميركيّين إنّ أميركا ترسل بعض القمح الفائض إلى مصر، وتزوّد إسرائيل بصواريخ أرض–جوّ (Merrill, p 561) ولهذا عملت الولايات المتّحدة على مدى طويل من الزّمن على تزويد إسرائيل بأسلحة حديثة ومتطوّرة تضمن لها استمرار سيطرتها العسكريّة بخاصّة في المجال الجوّيّ. وفي السّنوات الأخيرة، عملت الولايات المتّحدة على تطوير أسلحة بالاشتراك مع إسرائيل مثل منظومة الصّواريخ المضادّة للصّواريخ المسمّاة حيتس، وطائرة إف ٣٥.

إذنْ، الفكر الأمنيّ الأميركيّ الإسرائيليّ يفرض نفسه على فلسفة الدّولتين للسّلام، (Baker, pp 540–50) أي أنّ السّلام يُفرض من قبل طرف، ولا يُصنع من قبل الأطراف المتحاربة. ومن الواضح أنّ كلّ رئيس أميركي يأتي يؤكّد التزامه بالأمن الإسرائيليّ. (Jentleson, p 476) وإذا كان الأمر كذلك فإنّ على من يريد فرض السّلام أن يبقى قويًّا، وتفوق قوّته قوّة تحدّي العدوّ. على العدوّ أن يقتنع أنّ كلّ جهوده الحربيّة واستعداداته لا تجدي نفعًا، (Spanier, pp 8–9) والحلّ الأمثل أمامه أن يقبل بما يفرضه الطّرف الآخر تحت مسمّيات تخفّف من وطأة الاستسلام.

أمّا الموقف الأميركي من دور الأمم المتّحدة فقد عبّر عنه هنري كيسنجر بالقول إنّ أميركا تعمل على إقامة السّلام من خلال الأمم المتّحدة، ومن خلال العلاقات الثّنائيّة، وأضاف أنّ أميركا ملتزمة كدولة دائمة العضويّة في الأمم المتّحدة بالمساعدة في البحث عن حلول للمشاكل المستعصية في العالم مثل مشكلة الشّرق الأوسط، لكنّها ليست بديلًا لجهود المعنيّين في المشكلة، وهي تستغلّ نفوذها لكي يعمل الفرقاء معا للتّوصّل إلى حلولٍ عمليّة. (Kissinger, p. 247) وأكّد أيضا الفلسفة الأميركيّة تجاه إسرائيل بالقول إنّ أميركا زوّدت إسرائيل بالأسلحة خلال حرب أكتوبر لكي تتأكّد أنّ هذا يساعد في البحث عن سلام عادل ودائم في المنطقة. (Ibid, p 279).

ولهذا عملت الدّولتان، على الأقلّ منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، على الاستئثار في البحث عن حلّ للقضيّة الفلسطينيّة وذلك من خلال:

١- الإبقاء على هيمنتهما العسكريّة في المنطقة؛

٢- تهميش أدوار القوى الأخرى مثل دور الاتّحاد السّوفييتي الذي كان قطبًا يوازن القوّة الأميركيّة؛

٣- عزل الأوروبيّين فعليًا وليس ديبلوماسيًا بحيث لا تكون لهم كلمة في صياغة حلٍّ نهائيّ في المنطقة؛

٤- الاستمرار في إضعاف الطّرف العربيّ من خلال منع العرب من التّزوّد بأسلحة متطوّرة، وتعميق خلافات الأنظمة، وإلحاق الهزائم بهم في مختلف المجالات العسكريّة والسّياسيّة والاقتصاديّة والعلميّة والأخلاقيّة والثّقافيّة، وتعزيز الاستبداد وتغييب المواطن.

أوسلو تكرّس الضّعف الفلسطينيّ

بعد نحو عشرين عامًا من المفاوضات، وجدت قيادة السّلطة الفلسطينيّة أنّها خالية الوفاض، ولم تحصل على أيّ شيء من الحقوق الوطنيّة الثّابتة للشّعب الفلسطينيّ. لقد حصلت على بعض الحقوق الإنسانيّة، لكن الحقوق الوطنيّة ما زالت بعيدة المنال. وعدت السّلطة الفلسطينيّة الشّعب الفلسطينيّ بالكثير من الخير وعلى رأسه إقامة الدّولة الفلسطينيّة المستقلّة، لكنّها لم تحقّق حتّى الآن إلاّ رواتب لأعدادٍ منتفخة من الموظّفين. وهي لم تعجز عن الوفاء بوعودها فقط، وإنّما استمرّت إسرائيل في سياساتها التّقليديّة من مصادرة أراضٍ، وبناء استيطانيّ، وتهويد القدس، والضّغط على الفلسطينيّين من أجل أن يرحلوا.

بما أنّ قرارات الأمم المتّحدة التي تمسّ قضايا حيويّة في العالم تعكس ميزان القوى داخل الهيئة، فإنّ حظوظ السّلطة الفلسطينيّة ضئيلة جدّا وذلك بسبب ضعفها سواء من ذاتها أو من الذين يقفون معها. ستحصل السّلطة الفلسطينيّة على أغلبيّة كبيرة في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لصالح الاعتراف بدولة فلسطين، لكن ذلك لن يختلف عن قرار الجمعيّة بالاعتراف بحقّ تقرير المصير للشّعب الفلسطينيّ، وسيبقى قرارًا محفوظًا يترنّم العرب بترديده في المحافل الدّوليّة.

لقد أنهكت السّلطة الفلسطينيّة نفسها، وكأنّها أصبحت تعتمد الآن على ضعفها لاستدرار التّأييد. وفيما يلي بعض عناصر هذا الضّعف:

مراكمة الضّعف

إسرائيل لا توقّع اتّفاقا مع أيّ جهة عربيّة إلّا إذا تعهّدت تلك الجهة بالمحافظة على أمن إسرائيل، وتقبل التّرتيبات الأمنيّة التي تفرضها إسرائيل لتكون جزءًا من الاتّفاق. هكذا فعلت مع مصر في اتّفاقيّة كامب ديفيد، ومع لبنان في اتّفاقيّة ١٧أيار١٩٨٣. وقد تكرّر المشهد الأمنيّ مع منظّمة التّحرير الفلسطينيّة في اتّفاقيّتيْ أوسلو وطابا، ومع الأردن في اتّفاقيّة وادي عربة. قبلت السّلطة الفلسطينيّة لنفسها دور المحافظ على الأمن الإسرائيليّ بحجّة أنّ ذلك سيقود إلى تحقيق ما تسمّيه المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ. وقد قاد هذا إلى مراكمة الضّعف الفلسطينيّ، ليزداد الضّعف ضعفًا مع كلّ مرحلة من المحادثات. وتتلخّص معالم هذا الضّعف في التّالي:

١- اشترطت إسرائيل أن يكون السّلاح الفلسطينيّ مرخّصا، ولا يظهر في الشّارع إلّا بإذنٍ منها. وأصبح لزامًا على هذا السّلاح أن يلاحق من تصفهم الاتّفاقيّات بالإرهابيّين، أي المقاومة الفلسطينيّة بغضّ النّظر عن طيفها السّياسيّ.

٢- أصبحت السّلطة وكيلًا أمنيّا لإسرائيل تقدّم المعلومات عبر الأجهزة الأمنيّة المتعدّدة، وتعتقل المشتبهين الفلسطينيّين بنواياهم للمقاومة أو ممارستهم لها بشكلٍ أو بآخر. وهذا معزّز من قبل إسرائيل والولايات المتّحدة من خلال التّنسيق الأمنيّ القائم، والمنسّق الأمنيّ الأميركيّ المعيّن من قبل أميركا بموافقةٍ إسرائيليّة.

٣- أراحت الاتّفاقيّات إسرائيل من الاحتلال المباشر، وجعلت من عناصر الأجهزة الأمنيّة موضوعًا للإذلال من قبل إسرائيل التي لا ينفكّ جيشها عن الدّخول إلى الضّفّة الغربيّة، وإلى قطاع غزّة قبل الانسحاب.

٤- ربطت الاتّفاقيّات عشرات آلاف الفلسطينيّين برواتب يتمّ تغطيتها من خلال أموال تجبيها إسرائيل من الضّرائب المستحقّة على الواردات الفلسطينيّة، وأخرى تأتي من الدّول المانحة. وقد أصبح هؤلاء الموظّفون عبئًا على السّلطة الفلسطينيّة لأن أيّ إخلال من قبلها بالاتّفاقيات، أو رفض لطلبات أميركيّة وإسرائيليّة يؤدّي إلى وقف تدفّق الأموال ومن ثمّ الرّواتب.

٥- هدَم التّرتيب الاقتصاديّ الذي تمّ عقب اتّفاقيّة أوسلو فكرة الاعتماد على الذّات في الأرض المحتلّة٦٧. وقّعت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة اتّفاقيّة باريس الاقتصاديّة عام ١٩٩٤، وكان أهمّ ما فيها هو وضع لقمة خبز الشّعب الفلسطينيّ، إلى حدّ كبير بيد إسرائيل والدّول المانحة والتي هي دول غربيّة ساهمت بطريقة أو بأخرى في إقامة إسرائيل وتشريد شعب فلسطين. نصّت اتّفاقية باريس على قيام إسرائيل بجمع الضّرائب والمكوس على البضائع التي يستوردها الفلسطينيّون عبر المرافئ الإسرائيليّة، وتقوم هي بدورها بتسليمها للفلسطينيّين بعد إجراء الخصميات التي تراها مناسبة.

٦- لا أريد أن أدخل في النّوايا هنا، لكن السّنين قد أثبتت أنّ أعدادا متزايدة من الفلسطينيّين أخذت تعتمد في رواتبها على ما تقدّمه الدّول المانحة من أموال، وعلى ما تجبيه إسرائيل. ولم تكن السّلطة الفلسطينيّة حذرة في توظيف أعداد كبيرة من الشّباب في أجهزتها لأنّها أرادت أن تصنع لها شعبيّة، وأن تتوافق مع أميركا في ضرورة تشغيل الشّباب حتّى لا ينخرطوا في أعمال المقاومة. لقد أثقلت الأجهزة المدنيّة والأمنيّة بموظفّين لا عملَ لهم، وأثقلت شعب فلسطين لأنّ هذا يعني مزيدا من الاعتماد على الآخرين ممّا يكبح حرّية الإرادة للسّلطة والشّعب على حدٍّ سواء. لقد أضعفت الرّواتب الفلسطينيّين لأنّها جعلتهم أكثر اعتمادًا على غيرهم.

٧- في مقابل تزايدِ أعداد الموظّفين الفلسطينيّين المعتمدين على الرّواتب من جهات يمكن وصفها بغير الصّديقة، لم يتمّ توظيف أموال للتّنمية الاقتصاديّة في الضّفّة الغربيّة وغزّة. من بديهيّات بناء الدّول، أن يقوم المسؤولون بمشاريع اقتصاديّة تنمويّة بخاصّة في المجال الزّراعيّ، لكن هذا لم يحصل. وعلى العكس، تركّزت الجهود التنمويّة على تنمية الخدمات ممّا أضعف الفلسطينيّين. من المعروف اقتصاديًّا أنّ الخدمات تنمو بالتّوازي مع نموّ الإنتاج، وهذا ما يحقّق التّوازن بين الإنتاج والخدمات ولا يؤدّي إلى ضائقة اقتصاديّة. إذا حصلت فجوة بين الخدمات والإنتاج، فإنّ الشّعب يقع في المديونيّة أو في التّسوّل من أجل تغطية العجز الماليّ الحاصل ممّا يؤثّر سلبًا في إرادته السّياسيّة الحرّة.

تركّزت جهودٌ كبيرة جدّا على توفير خدمات في الضّفّة الغربيّة وغزّة بصورة غير متناسبة مع عطاء النّاس، واضطرّ الناس إلى طلب المزيد من المال من أجل تغطية نفقاتهم التي تفوق إنتاجهم.

٨- ربّما يكون التّأثير السّلبيّ في النّسيجين الاجتماعيّ والأخلاقيّ للشّعب الفلسطينيّ هو أهمّ عامل في إضعاف الشّعب الفلسطينيّ. الاحتلال تحدّ كبير للشّعب، ومواجهته تتطلّب نسيجًا اجتماعيًا متماسكا وصلبا، ومستوى قيميًا معيّنًا يتميّز بقوّة الانتماء والالتزام لدى الأفراد، وبقيم العمل الجماعيّ والتّعاون المتبادل. ماذا يحصل بهذه القيم الحيويّة إذا أصبح جزءٌ من الشّعب حارسًا على عدوّه، وأصبح الفلسطينيّ يقتل الفلسطينيّ، وأصبحت يد الفلسطينيّ هي اليد السّفلى التي تستعطي وتنتظر الهبات؟ من الصّعب أن يواجه أناس يتّصفون بكسل أو تواكل أو اعتماد على آخرين، أو بشكّ في قدرات قياداتهم ونزاهتها تحدّيات كبيرة كالتّحدّي الذي يفرضه الاحتلال.

٩- يبدو أنّ السّياسات المختلفة التي تمّ اتّباعها في الضّفّة الغربيّة وغزّة تهدف إلى استنزاف الفلسطينيّين وطنيًا ودينيًا وأخلاقيًا بحيث لا تعود إلى المسائل الوطنيّة والدّينيّة قيمة حقيقيّة يتمسّك بها الفرد. فمثلا من الملاحظ أنّ عقليّة الكهنوت أخذت تغلب بصورة حادّة على السّلوك الدّينيّ للنّاس فازداد توجّههم نحو الطّقوس على حساب السّلوك المنسجم مع مقتضيات الإيمان. وعلى المستوى الوطنيّ، تطوّر استهتار كبير في الرّموز والشّعارات الوطنيّة، ولم تعد كلمات التّحرير والعزّة والكرامة الوطنيّة والثّوابت الفلسطينيّة والصّمود ذات وقع في النّفوس.

١٠- صنعت السّلطة الفلسطينيّة ومعها أنظمة عربيّة عديدة لدى الشّعب الفلسطينيّ قناعة بأنّ شعب فلسطين لا طاقة له على حلّ القضيّة الفلسطينيّة، وأنّ الحلّ قادم من خارج الذّات الفلسطينيّة وبالتّحديد من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة. هذه قناعة نفي الذّات، ومن ينفي ذاته لا يستطيع المواجهة، بل ويخرجه أعداؤه من حساباتهم. وحقيقة باتت أعداد غفيرة من الشّعب في الضّفّة وغزّة مقتنعة بأنّ المقاومة فاشلة، وأنّ قدرة النّاس على إطعام أنفسهم غير متوفّرة، وأنّ الله سبحانه لا يتدخّل ضدّ الاحتلال، ولا خيار سوى اللّجوء إلى أميركا على الرّغم من انحيازها لإسرائيل.

١١- الوضع الدّاخليّ الفلسطينيّ يتميّز بالتّفتّت، والوحدة الوطنيّة غائبة.

وباختصار، يمكن تلخيص الأمور أعلاه بما كتبه الدّكتور طاهر كنعان:

وتاريخ النّضال لاستعادة حقوق الشّعب الفلسطينيّ في أرضه ووطنه حافل بوقائع التّقصير والانحراف عن أساسيّات الحقوق الفلسطينيّة، والالتفاف على تلك الأساسيّات بالتّذاكي والفهلوة، وآخرها الانسياق إلى الاستعاضة عن التّمسّك بالحقوق غير القابلة للتّصرّف، والتي لحسن الحظّ تنسجم مع أساسيّات القانون الدّوليّ، بالانسياق إلى تنازلات مجانيّة متعاقبة تسارعت مع اتّفاقيّة أوسلو وتوابعها، وخاصّة التّنازل عن الميثاق الوطنيّ لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، والاعتراف المجانيّ "بحقّ إسرائيل في الوجود"، وشرعنة نهب وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة في الضفّة وغزّة والقدس الشّرقيّة بتصنيفات "أ"، و"ب"، و"ج"، وهو ما قاد عمليّا إلى شرعنة الاستعمار الاستيطانيّ، والانسياق إلى دوّامة المفاوضات العبثيّة التي محورها "وثنيّة الدّولة الفلسطينيّة. (كنعان، ص ٢)

علاوة على هذه الأمور، هناك عناوين أخرى لهذا الضّعف، أسوق منها التّالي:

طمأنة العدوّ

لا يترك رئيس السّلطة الفلسطينيّة مناسبة إلّا ويبعث الطّمأنينة في نفوس من يمكن أن يُظنّ أنّهم أعداؤه قائلا إنّ خياره هو التّفاوض إذا فشلت المفاوضات، والتّفاوض إذا فشلت المفاوضات الفاشلة، وهكذا. (انظر مثلا مقابلة عبّاس مع قناة LBC) هو لا يناور، ولا يكلّف نفسه عناء تعلّم فنّ الحديث مع أطراف التّفاوض، ولا يحاول أن يوهم الطّرف الآخر بأنّ لديه شيئا يخفيه. وأشار عبّاس في أحد لقاءاته إلى أنّه سيفاوض حتّى لو كانت نسبة النّجاح ١%. (السّبيل الأردنيّة، ٢٩١٩/٩/١٩) وأكّد عبّاس هذا في اجتماعه بتاريخ ٢٠١١/٧/٢٣ في إسطنبول مع سفراء فلسطين في أنحاء العالم حيث قال: "إنّ الخيار الفلسطينيّ الأوّل والثّاني والثّالث هو العودة إلى المفاوضات". وأضاف: "نريد حلًّا لنا حتّى إذا حصلنا أو لم نحصل على ما نريد سيبقى الطّريق الوحيد هو الذّهاب إلى المفاوضات".

من النّادر جدّا أن نجد في التّاريخ من يفتح دفاتره لعدوّه بوضوح ليرى ذلك العدوّ ماذا بإمكانه أن يفعل في المواجهة. رئيس السّلطة الفلسطينيّة يواجه انتقادات حادّة حول ذهابه إلى الأمم المتّحدة من قبل إسرائيل والولايات المتّحدة، ويواجه، وفق أقوال السّلطة، ضغوطا كبيرة من أجل العدول عن الخطوة، لكنّه يصرّ على القول إنّه سيستمرّ في التّفاوض سواء صدر قرار من الأمم المتّحدة يعترف بدولة فلسطين أو لم يصدر.

يطلق رئيس السّلطة تصريحاته المصرّة على التّفاوض في الوقت الذي يمتنع فيه عن الاستمرار في المفاوضات تحت الظّروف القائمة. إنّه يناقض موقفه القائم الآن على وقف المفاوضات ما دام النّشاط الاستيطانيّ مستمرًّا، ويطمئن إسرائيل بأنّ المفاوضات هي السّبيل الوحيد أمامه. من الصّعب أن يعبّر هذا

عن ذكاءٍ تفاوضيّ، أو رغبة في البحث عن أساليب ووسائل تولّد ضغطًا على إسرائيل من أجل تلبية جزءٍ من المطالب الفلسطينيّة.

يُستنتج من هذه التّصريحات أنّ رئيس السّلطة الفلسطينيّة لم يحسم أمره في إعادة القضيّة الفلسطينيّة إلى الأمم المتّحدة، وأنّه ما زال يأمل أن تؤدّي المفاوضات خارج إطار المنظّمة الدّوليّة إلى نتيجة مرغوب فيها. ويبدو حتّى أنّه لن يتخلّى عن الانفراد بالفلسطينيّين من قبل إسرائيل وأميركا حتّى لو قرّرت الأمم المتّحدة الاعتراف بدولة فلسطينيّة وقبولها عضوًا في الأمم المتّحدة. ربّما يحاول رئيس السّلطة وضع رِجْل هنا، وأخرى هناك، لكن يبدو أنّ أغلب ثقله على الرّجل خارج الأمم المتّحدة.

باختصار، لم تلتزم السّلطة الفلسطينيّة بأدنى متطلّبات القوّة التي تساعد في انتزاع حقّ، أو حتّى في وجود تفاوضيّ محسوس على طاولة مفاوضات مفرغة من المحتوى، وفضّلت أن تعتاش على ما يمنحه العدوّ الذي تريد أن تشتكيه إلى هيئة أمميّة يسيطر عليها. هي تأكل من خير إسرائيل ومن يدعمها من الدّول الغربيّة، وتنسّق أمنيًّا مع إسرائيل دفاعًا عن أمن إسرائيل، وتريد أن تطرد إسرائيل من الضّفّة الغربيّة لإقامة دولةٍ فلسطينيّة. هذا منطق عجيب.

السّلطة الفلسطينيّة وميزان القوى الإقليميّ

لا يمكن فصل القوّة عن النّشاط في السّاحة الدّوليّة لما لها من وقع كبير على الأطراف المختلفة، ومن تأثير حيويّ على تحقيق المصالح. من المنطقيّ والمتوقّع، أن تسعى كلّ دولة في نشاطها العالميّ إلى تحقيق مصالحها، ومن المتوقّع أن تعزّز نشاطها بما أمكنها من قوّة في مختلف المجالات لما للقوّة من تأثير في الآخرين وقراراتهم. هناك أنظمة سياسيّة لا تسعى إلى تحقيق مصالح الدّولة، وإنّما مصالح النّظام. هذا أمر لا علاقة له بمنطق الحكم الرّشيد، وإنّما يتعلّق بمنطق "الزّعرنة" أو "البلطجة". وقد أثبت تاريخ العلاقات الدّوليّة أنّ الأخلاق القويمة والمنطق القويّ وحدهما لا يحقّقان مصالح الدّول، ولا بدّ من وجود قوّة معهما حتّى يكون لهما معنى وصدى واقعيّ.

فضلا عن الضّعف الذي تعاني منه السّلطة الفلسطينيّة، والإضعاف الذي تتعرّض له، لم تحاول الاستفادة من متغيّرات القوّة التي حصلت في محيطها أو بيئتها. وهنا أُبرز الأمور التّالية:

١- لم تحاول السّلطة الفلسطينيّة الاستفادة من الفشل الذي لحق بإسرائيل في حربيها على حزب الله عام ٢٠٠٦ وعلى المقاومة الفلسطينيّة في غزّة عاميْ ٢٠٠٨/٢٠٠٩، أو من النّجاح الذي حقّقته المقاومة في صدّ العدوان على الرّغم من الخسائر الجسيمة التي لحقت باللّبنانيّين والفلسطينيّين.

إسرائيل لم تستطع كسب الحربين على الرّغم من القوّة العسكريّة الهائلة التي وظّفتها، وعلى الرّغم من الوقت الطويل الذي أخذته لتحقّق نتائج ولو متواضعة.

كانت تفعل إسرائيل في السّابق قبل أن تهدّد، لكنّها تهدّد اليوم وتتردّد كثيرًا في الفعل. فهي لم تعد قادرة على القيام بما كانت تقوم به من حروب في السّابق، ولم تعد واثقة بأنّ النّصر سيكون حليفها فيما إذا شنّت حروبًا. ووفق ما تقوم به الآن من مناورات حربيّة، واضح أنّ تحوّلا عمليّا قد أخذ يتسلّل إلى نظريّتها الأمنيّة، وباتت تتوقّع امتداد الحرب إلى داخلها بدل حصرها في أراضي الغير.

٢- لم تعد الولايات المتّحدة قادرة عسكريّا على القيام بما كانت تقوم به في السّابق لأنّ تجاربها في العراق وأفغانستان، ومن قبلهما في لبنان قد فشلت، وأثّرت سلبًا في المعنويّات الأميركيّة وعلى دافع الضّرائب الذي يدفع دون أن يرى انتصارات.

٣- باتت إيران قادرة على تصنيع أسلحة على مستوى تقنيّ عالٍ، ولا نرى أنّ الولايات المتّحدة قادرة على اتّخاذ قرار بحرب وقائيّة، أو شنّ حرب على منشآت إيران النّوويّة. هناك تطوّر تقنيّ إيرانيّ واضح، وتستفيد منه سوريا وحزب الله، وربّما حماس في غزّة، وهو أمر تحسب له إسرائيل، وتعرف أنّه يشكّل تهديدًا خطيرا لحريّتها في الهيمنة العسكريّة وضرب الأهداف التي تراها مناسبة. لا نعرف بالتّحديد ماذا لدى إيران، لكن ما نشاهده على الشّاشات، وما نستمع إليه من آراء الخبراء يجعلنا نستنتج أنّ ميزان القوى القديم الذي انحاز تماما لأميركا وإسرائيل في المنطقة لم يعد موجودا.

ليس بالإمكان الوقوف بدقّة على قدرات إيران التّقنية والعسكريّة بسبب السرّية التي تضربها إيران على برامجها، لكنّنا رأينا مفعول هذه التّقنية في حرب عام ٢٠٠٦، ونراها في إطلاق صواريخ فضاء وأقمار صناعيّة، وفي تصنيع جهاز النانو والهندسة الوراثيّة وغير ذلك.

٤- هناك فصائل مقاومة فلسطينيّة الآن بخاصّة في قطاع غزّة تتميّز بقدرة تنظيميّة عالية، وبتدريب احترافيّ على استخدام السّلاح، وتتحلّى بروحٍ قتاليّة عالية. هذه فصائل صمدت في وجه حرب إسرائيليّة واسعة عاميْ ٢٠٠٨/٢٠٠٩، وبقيت صامدة قادرة على إعادة تجميع قواها والنّهوض بصورة أقوى من السّابق.

فإذا كانت السّلطة الفلسطينيّة لا تريد الاستفادة من هذه المتغيّرات، فذلك يعني أنّها راغبة في الإبقاء على نفسها ضمن النّظام الدّوليّ القائم بقيادة الولايات المتّحدة، أو ضمن المعادلة الإقليميّة بقيادة أميركا وإسرائيل. أي أنّ السّلطة الفلسطينيّة تصرّ على ربط نفسها بالنّوايا الأميركيّة الإسرائيليّة، وترفض البحث عن خيارات أخرى قد تكون مجزية في البحث عن دولة فلسطينيّة. وهذا ما يدفعنا إلى القول إنّ السّلطة الفلسطينيّة ليست جادّة في التّأثير في المفاوضات من خلال خطوتها إلى الأمم المتّحدة. السّلطة تصرّ على ضعفها في وضع عالميّ يشهد تسابقًا على امتلاك القوّة، وهي بذلك تضحّي بمصالحها إن كانت لديها رؤية واضحة حول هذه المصالح.

التّناقض مع الشّرعيّة الدّوليّة

ربّما لم يلاحظ أركان السّلطة الفلسطينيّة أنّ هناك قرارا صادرًا عن الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة عام ١٩٤٧ والذي يحمل رقم ١٨١ يقيم دولة يهوديّة وأخرى عربيّة. وقد وافقت الأمم المتّحدة على قبول دولة إسرائيل التي قامت على جزء من فلسطين الانتدابيّة أكبر من الجزء المخصّص لها في القرار. وقد نال ذلك القرار موافقة كلّ من الولايات المتّحدة والاتّحاد السّوفييتي. وقد كان بإمكان السّلطة الفلسطينيّة أن تذهب إلى الأمم المتّحدة لتطالب بتنفيذ القرار بدل محاولة استصدار قرار جديد يقبل دولة فلسطين غير الموجودة فعلا كعضو في الأمم المتّحدة.

بذهابها إلى الأمم المتّحدة باحثةً عن قرار بالاعتراف بدولة فلسطينيّة على الضّفّة الغربيّة وقطاع غزّة، تتنازل السّلطة الفلسطينيّة فعليًّا عن مساحة ٤٤% من أرض فلسطين الانتدابيّة لصالح ٢٢%. أي أنّ السّلطة تتنازل، وفق مقتضيات الشّرعيّة الدّوليّة التي تتمسّك بها، عن ٢٢%. ولا أرى أنّ في ذلك شيئًا من الذّكاء السّياسيّ أو الدّيبلوماسيّ. هناك عالم يتحدّث عن الشّرعيّة الدّوليّة وضرورة التّمسّك بها، وأعلنت السّلطة الفلسطينيّة مرارًا تمسّكها بهذه الشّرعيّة، وتأتي في نهاية الأمر للتّخلّي عنها لصالح شرعيّة أقلّ شأنًا من النّاحية الجغرافيّة.

التّناقض مع الشّرعيّة الفلسطينيّة

صدر عن مؤسّسات فلسطينيّة إعلانان للاستقلال أحدهما عام ١٩٤٨ أقام حكومة عموم فلسطين على أسس "برلمانيّة"؛ وآخر عام ١٩٨٨ نصّ على دولة فلسطينيّة وفق قرار التّقسيم رقم ١٨١. لم تقم أيّ هيئة فلسطينيّة لها مصدر شرعيّة بإلغاء الإعلان الأوّل، وبقي الإعلان الثّاني صامدًا، وتحتفل السّلطة الفلسطينيّة سنويّا

بمناسبة صدوره. وبذهابها إلى الأمم المتّحدة في أيلول، السّلطة الفلسطينيّة لا تحترم ما قرّرته منظّمة التّحرير التي تعتبر نفسها مرجعيّة السّلطة، ولا تحترم قرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ الذي أعلن إقامة حكومة عموم فلسطين.

عدم احترام فلسطينيّين وهيئات فلسطينيّة المواثيق الفلسطينيّة عادةٌ مستمرّة على مدى عشرات السّنوات، ويبدو أنّ السّلطة الفلسطينيّة لا تريد أن تشذّ عن ذلك. فمثلا قامت منظّمة التّحرير الفلسطينيّة بمخالفة الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ الذي يعتبر دستور المنظّمة عندما أعلنت في أواخر الستّينيّات عن مشروعها بإقامة الدّولة الدّيمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين، وخالفته في برنامجها لعام ١٩٧٤؛ وخالفه عرفات في إعلان نبذ الإرهاب عام ١٩٨٥، والمجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في الاعتراف بقراريْ مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك تمّت مخالفته بالاعتراف بإسرائيل وتوقيع اتّفاقيّة أوسلو. هذا يعبّر عن أزمة شرعيّة في السّاحة الفلسطينيّة، وأزمة أخلاقيّة. يصعب على الشّعب الذي لا يحترم مواثيقه أن يكون موضع تقدير من الآخرين، ويصعب على قيادة تدوس على مواثيق شعبها أن تحشد شعبها خلفها.

إذا أرادت السّلطة الفلسطينيّة أن تحرز تقدّما في مختلف المجالات ومنها مجال السّاحة الدّوليّة، فإنّه من المهمّ أن تنتبه فيما إذا كانت تحظى باحترام من تتوجّه إليهم للاعتراف بها، وأن تتأكّد من أنّ الشّعب الذي تتحدّث باسمه يحتشد خلفها ويثق بها.

معارضة إسرائيل وأميركا لخطوة السّلطة الفلسطينيّة

أميركا وإسرائيل تعارضان خطوة السّلطة الفلسطينيّة نحو الأمم المتّحدة، وتقومان، وفق تصريحات فلسطينيّة متعدّدة، بالضّغط على السّلطة الفلسطينيّة من أجل التّوقّف عن الاستمرار في الخطوة. (مجلّة المنار، ٢٠١١/٨/١) وأفاد مسؤولون فلسطينيّون بأنّ واشنطن تجري معهم مشاورات لوقف خطوتهم. (راديو طريق المحبّة، ٢٠١١/٨/٤) وقد عبّر الرّئيس الأميركي عن هذه المعارضة في أكثر من مناسبة، وقال في إحداها بتاريخ ٢٠١١/٦/٧ إنّه اتّفق مع مستشارة ألمانيا أنّه يجب تجنّب أيّ محاولة فلسطينيّة للحصول على اعتراف من الأمم المتّحدة بدولة. وقد أكّدت ميركل أنّ الإجراءات أحاديّة الجانب لا تساعد في التّوصّل إلى حلّ الدّولتين. (وكالات الأنباء)

تسوق أميركا وإسرائيل مبرّرات لهذه المعارضة، وهي كالتّالي:

أوّلًا: أنّ السّلطة الفلسطينيّة تقوم بخطوات أحاديّة الجانب، وهذا يضرّ بالمسيرة التّفاوضيّة، ويضعف الثّقة المتبادلة بين الأطراف المتفاوضة؛ (Reuter, April 21, 2011)

ثانيًا: تتناقض الخطوات الأحاديّة مع روح الاتّفاقيّات بين إسرائيل والسّلطة الفلسطينيّة، إذ على الطّرفين المتفاوضيْن التّنسيق أوّلًا وقبل القيام بخطوات أحاديّة. وهذا ما نفاه عبّاس. (Abu Toameh, JPost)

ثالثًا: إن أيّ حلّ لأيّ قضيّة شائكة يجب أن يتمّ بالتّفاوض وليس من خلال دول ضاغطة أو مؤسّسات دوليّة. إقامة دولة فلسطينيّة يجب أن تكون حصيلة التّفاوض بين إسرائيل والفلسطينيّين. (Basken, JPost)

رابعًا: يعتدي قرار من الأمم المتّحدة بالاعتراف بدولة فلسطينيّة على شرعيّة إسرائيل كدولة. لا يوجد تفسير لهذا، لكن، تطرّق إليه الرّئيس الأميركي أوباما. (Scheafer, How the US Should Respond).

على الرّغم من الأسباب أعلاه، يقدّر الكاتب أنّ السّبب الأوّل في معارضة أميركا وإسرائيل هو الذّهاب إلى الأمم المتّحدة بحدّ ذاته. لا تريد الدّولتان إشراك الأمم المتّحدة في اتّخاذ قرارات جوهريّة بخصوص القضيّة الفلسطينيّة، ودخول المنظّمة الدّوليّة على خطّ البحث عن حلّ سيسبّب الكثير من الصّداع والإحراج للدّولتين. بغياب المؤسّسة الدّوليّة وأدوار فاعلة لدول أخرى، تحتكر الدّولتان الميدان وتلعبان بالفلسطينيّين كيفما تشاءان بحيث تبقى القضيّة الفلسطينيّة مكانها، ويبقى الفلسطينيّون وكلاء أمنيّين لإسرائيل. الذّهاب إلى الأمم المتّحدة يعني كسر الاحتكار الأميركيّ الإسرائيليّ، ويعني القبول بمعايير دوليّة لا تتقيّد بها الاتّفاقيّات الثّنائيّة بين السّلطة الفلسطينيّة وإسرائيل. من المعايير الدّوليّة مثلًا عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوّة، وجواز مقاومة الاحتلال عسكريًّا، وحقّ الشّعوب في تقرير مصيرها. لقد فلتت إسرائيل وأميركا من المعايير الدّوليّة في مدريد عام ١٩٩١، ولا أظنّهما يرغبان في العودة إلى القيد الدّوليّ.

هذا فضلًا عن البعد الإعلاميّ والقانونيّ الذي سيترتّب على الاعتراف بدولة فلسطين. سيتناول الإعلام العالميّ هذه المسألة بكثافة، وستصدر تحليلات كثيرة تبرز جميعها الموقف الأميركيّ الإسرائيليّ المنعزل عن بقيّة العالم، وهذا بحدّ ذاته لا يساهم في صناعة صورة مشرقة للدّولتين. ومن النّاحية القانونيّة، سيصبح بيد العرب والفلسطينيّين رصيد قانونيّ إضافيّ يندرج تحت ما يُعرف بالشّرعيّة الدّوليّة والتي طالما دافعت عنها أميركا وإسرائيل. يضع هذا أميركا في زاوية التّناقض الأخلاقيّ، وستظهر على أنّها دولة ترغب في استعمال الشّرعيّة الدّوليّة عندما تكون لمصلحتها، وتقذف بها جانبًا عندما لا تتماشى مع رؤيتها.

التّهديد بالنّقض وقطع الأموال

طالب بعض المسؤولين الأميركيّين السّلطة الفلسطينيّة بالتّوقّف عن خطوتها نحو الأمم المتّحدة، وهناك ضغوطٌ تمارسها الولايات المتّحدة للوصول إلى هذه النّتيجة. لم توجّه أميركا تهديدًا للسّلطة الفلسطينيّة، لكن

التّحريض باتّخاذ إجراءات واردة في كتابات وآراء عدد من المحلّلين والكتّاب الأميركيّين. ألخّص أفكار هؤلاء في التّالي:

١- أن تستخدم أميركا حقّ النّقض فيما إذا تقدّمت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة بتوصية لمجلس الأمن بالاعتراف بفلسطين عضوًا. هذا وارد حيث أنّ أميركا استعملت هذا الحقّ ضدّ مشروع قرار يدعو إلى وقف الاستيطان بتاريخ ٢٠١١/٢/١٨. وصرّح وزير الدّفاع الإسرائيلي أنّ أميركا ستنقض محاولات إعلان الدّولة الفلسطينيّة. (مقابلة مع تلفاز فرنسا، ٢٤)

٢- قطع أموال الدّعم عن السّلطة الفلسطينيّة، سواء تلك التي تقدّمها أميركا مباشرة، أو الأموال التي تأتي إلى السّلطة من قبل الدّول المانحة؛ وهناك من يعارض مثل هذا الإجراء مثل باراك وزير دفاع نتنياهو وذلك خشية انهيار السّلطة الفلسطينيّة. (هآرتس، ٢٠١١/٨/١١)

٣- التّوقّف عن دفع الأموال للأمم المتّحدة والمنظّمات الدّوليّة المنبثقة عنها وتعترف بفلسطين دولة، أو التّوقّف جزئيًّا عن ذلك.

الخلاصة

ربّما رأت السّلطة الفلسطينيّة أنّها أخطأت عندما قرّرت الاعتماد على المفاوضات الثّنائيّة المباشرة خارج إطار الأمم المتّحدة، فقرّرت الذّهاب إلى الأمم المتّحدة. لكن الحقائق القائمة حول وضع السّلطة الذّاتيّ، ووضع الأمم المتّحدة وسطوة المتنفّذين عليها، وحال الشّعب الفلسطينيّ المتميّز بالفساد والانقسام، وضعف الدّول الدّاعمة للسّلطة، ورفض أميركا وإسرائيل تشير إلى أنّ السّلطة لن تستطيع تغيير الوضع الفلسطينيّ التّفاوضيّ. لقد أخطأت منظّمة التّحرير عندما أدارت ظهرها للأمم المتّحدة، والسّلطة تخطئ الآن لأنّها لم تقم بالاستعداد الملائم للذّهاب إلى الأمم المتّحدة من ناحية بناء القوّة.

وربّما لم يعد لدى السّلطة الفلسطينيّة ما تقوله للشّعب الفلسطينيّ، وربّما شعرت أنّ مصداقيّتها قد انتهت، فرأت في الذّهاب إلى الأمم المتّحدة وسيلة إعلاميّة لبثّ الحياة من جديد في أوصالها. وهذا واضح في جهدها المتواصل لجعل الذّهاب إلى الأمم المتّحدة أشبه ما يكون "بزفّة شعبيّة" تدعو إلى البهجة والرّقص والغناء.

وفي كلّ الأحوال، لا مفرّ أمام السّلطة الفلسطينيّة من أن تتحرّر من نير الاستعباد الماليّ الغربيّ، ونير التّنسيق الأمنيّ مع إسرائيل، وأن تسعى إلى اكتساب القوّة الذّاتيّة والخارجيّة. الاعتماد على الضّعف

كاستراتيجيّة لاستدرار الضّعف لن يأتي على السّلطة إلّا بمزيد من الإذلال والخنوع، أمّا الاعتماد على الذّات، وسدّ ما يحتاجه الفلسطينيّون بالتّعاون على الذين يقفون في مواجهة إسرائيل فسيؤدّي إلى نتيجة مرغوب فيها. من الأجدى للسّلطة الفلسطينيّة أن تجنح نحو الوحدة الوطنيّة التي لا يمكن أن تتحقّق إلّا بإلغاء التّنسيق الأمنيّ مع إسرائيل. ومن المعروف أنّ إلغاء التّنسيق الأمنيّ يعني وقف تدفّق أموال المساعدات. أي أنّ على السّلطة أن تبحث عن مصادر تمويل جديدة، وعن تحالفات جديدة، وأن تعيد القضيّة الفلسطينيّة إلى بعديها العربيّ والإسلاميّ وضمن الإصرار على المقاومة.

المصادر

الأبرش، إبراهيم، "الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية..."، **مجلّة رؤية**، عدد ٥، كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠١.

باراك، إيهود، **France 24 Agency**، ٢٠١١/٦/١٩.

أل بي سي، **LBC** قناة لبنانيّة. مقابلة مع عبّاس رئيس السّلطة الفلسطينيّة، ٢٠١١/٦/٢٠.

رابيد، باراك، "وزير الدفاع يحذّر: عقوبات ضدّ السّلطة قد تؤدّي إلى انهيارها"، **هآرتس** ٢٠١١/٨/١١.

راديو طريق المحبّة، "واشنطن تجري اتّصالات مع الفلسطينيّين لوقف توجّههم إلى الأمم المتّحدة"، ٢٠١١/٨/٤.

حسن خليل حسين، "عبّاس سيفاوض ولو كانت نسبة النّجاح ١%"، **السّبيل الأردنيّة**، ٢٠١٠/٩/١٩.

صكّ الانتداب الصّادر في ١٩٢٢/٧/٢٤. نصّ الصّكّ على التّالي: "إعطاء المنتدبة السّلطة التّامّة في الاشتراك والإدارة، واعتبرتها مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسيّة وإداريّة واقتصاديّة تضمن إنشاء الوطن القوميّ اليهوديّ... وصيانة الحقوق المدنيّة والدّينيّة لجميع سكّان فلسطين ".

الغول، كايد، "كايد الغول يدعو إلى ترتيب البيت الفلسطينيّ..."، ٢٠١١٢/١/٢٠. **مدوّنة محمّد المدهون**، http://www.paldf.net/forum/showthread.php?p=9377

كنعان، طاهر. "تنفيذ أحكام القانون الدّوليّ لا حلقة المفاوضات الشرّيرة."

مجلّة المنار، "دول عربيّة تشارك أميركا وإسرائيل ضغوطهما على السّلطة الفلسطينيّة." ٢٠١١/٨/١.

ميثاق الأمم المتّحدة، الفصلان الثّاني والرّابع عشر.

وكالات الأنباء، ٢٠١١/٧/٦.

Abu Toameh, Khaled, “US rejection of Statehood Plan Unclear”, **Jerusalem Post**, July 27, 2011.

Altschiller, Donald. **The United nations Role in World Affairs**, New York: The H. W. Wilson Company, 1993.

Baker, James. **The Politics of Diplomacy**, New York: G. P. Putnam’s Sons, 1995.

Barry, Linda. Recognition Of A Palestinian State? **The Institute of International and European Affairs**, July 15, 2011.

Baskin, Gershon, "Encountering Peace: in Search of Rational Discourse", **Jerusalem Post**, July 25, 2011.

Haaretz, Israeli news paper. "US senate Passes A Resolution Threatening To Suspend Aid", June 29, 2011.

Glick, Caroline. Foundations of the Strategic American-Israeli Alliance, **CarolineGlick.com**, April 19, 2010. http://www.jewishworldreview.com/0410/glick042310.php3

Jentleson, **Bruce. American Foreign Policy**, 2nd edition, New York: Norton and Company, 2004.

Kissinger, Henry. American Foreign Policy, 2nd. Edition, New York: W.W. Norton and Company Inc. 1974.

Merrill, Dennis. Ed. **Major Problems in American Foreign Relations**, New York: Houghton Mifflin Company, 2000.

Nicholas, H. G. **The United Nations as a Political Institution**, Oxford: Oxford University Press, 1967.

Reuters, "Abbas Sees US support for Palestinian Statehood Bid", April 21, 2011.

Scheafer, Brett; Phillips, James. "How the US Should respond to the UN Vote for Palestinian Statehood", **The Heritage Foundation**, July 6, 2011.

Spanier, John; Hook, Steven. **American Foreign Policy**, Congressional Quarterly Inc, 1995.

United Nations Institute for Training and Research, **The United Nations Maintenance of International Peace and Security**, Boston: Martinus Nijhoff Publishers, 1987.